

**شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم ش.ش.و.
دولة الكويت**

**البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018**

الصفحة	المحتويات
3 – 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية
7	بيان التدفقات النقدية
22 – 8	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / المالكين المحترمين
شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم ش.ش.و.
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم ش.ش.و. ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2018، وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأي.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من قبل مراقب حسابات آخر، والذي عبر في 20 مارس 2018 عن رأي غير متحفظ حول تلك البيانات المالية.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولون عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد تأسيس الشركة وتعديلاته. برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية. لم يرد لعلنا أية مخالفات، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، أو لعقد تأسيس الشركة وتعديلاته على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.



صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 4 ديسمبر 2019

شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم ش.ش.و.
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
18,053	16,207	4	الموجودات
-	1,954,261	5	ممتلكات ومعدات
-	14,836,594		استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
18,053	16,807,062		استثمارات في شركات زميلة
			الموجودات غير المتداولة
200	200		أرصدة مدينة أخرى
3,990	-		أرصدة نقدية
4,190	200		الموجودات المتداولة
22,243	16,807,262		إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية
50,000	50,000	6	رأس المال
-	368,498	6	احتياطي إجباري
(7,541)	3,308,940		أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)
(20,216)	13,074,824	7	الحساب الجاري للمالك
22,243	16,802,262		إجمالي حقوق الملكية
-	5,000		مصرفات مستحقة
-	5,000	8	إجمالي المطلوبات المتداولة
-	5,000		إجمالي المطلوبات
22,243	16,807,262		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية.



مشعل العنزي
المدير العام

شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم ش.ش.و.
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
-	206,701		ربح غير محقق من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	57,062	5	حصة في نتائج شركات زميلة
-	3,457,232	5	ربح من شراء شركة زميلة بسعر مخفض
2,064	-		إيرادات أخرى
<u>2,064</u>	<u>3,720,995</u>		إجمالي الإيرادات
(405)	(1,846)		استهلاك
(2,400)	(34,170)		مصروفات عمومية وإدارية
(741)	3,684,979		صافي ربح / (خسارة) السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
<u>(741)</u>	<u>3,684,979</u>		إجمالي الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية.

شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم ش.م.و.
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	الإجمالي دينار كويتي	الحساب الجاري للمالك دينار كويتي	(خسائر مترجمة) / أرباح مرحلة دينار كويتي	احتياطي إجباري دينار كويتي	رأس المال دينار كويتي	
	50,200	7,000	(6,800)	-	50,000	الرصيد في 1 يناير 2017
	(741)	-	(741)	-	-	صافي الخسارة وإجمالي الخسارة الشاملة للسنة
	(27,216)	(27,216)	-	-	-	صافي الحركة في الحساب الجاري للمالك
	22,243	(20,216)	(7,541)	-	50,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
	22,243	(20,216)	(7,541)	-	50,000	الرصيد في 1 يناير 2018
	3,684,979	-	3,684,979	-	-	صافي الربح والدخل الشامل الآخر للسنة
	-	-	(368,498)	368,498	-	المحول إلى الاحتياطي الإجباري
	13,095,040	13,095,040	-	-	-	صافي الحركة في الحساب الجاري للمالك
	16,802,262	13,074,824	3,308,940	368,498	50,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2018

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017 دينار كويتي	2018 دينار كويتي	إيضاح	
(741)	3,684,979		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية صافي ربح / (خسارة) السنة
			تسويات لـ
			ربح غير محقق من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	(206,701)		
-	(3,457,232)	5	ربح من شراء شركة زميلة بسعر مخفض
-	(57,062)	5	حصة في نتائج شركات زميلة
405	1,846		استهلاك
(336)	(34,170)		
			التغيرات في:
			مصروفات مستحقة
-	5,000		
(336)	(29,170)		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(18,458)	-		إضافات ممتلكات ومعدات
-	(1,747,560)		شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	(11,322,300)		شراء استثمارات في شركات زميلة
(18,458)	(13,069,860)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(27,216)	13,095,040		صافي الحركة في الحساب الجاري للمالك
(27,216)	13,095,040		صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية
(46,010)	(3,990)		صافي التغير في الأرصدة النقدية
50,000	3,990		الأرصدة النقدية في بداية السنة
3,990	-		الأرصدة النقدية في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة تمثل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم ش.ش.و. ("الشركة") هي شركة الشخص الواحد تأسست في دولة الكويت بتاريخ 19 فبراير 2014.

تم تسجيل الشركة لدى السجل التجاري بتاريخ 3 أغسطس 2016 بموجب سجل تجاري رقم 351470، وتتمثل أغراضها فيما يلي:

- إدارة وتمويل الشركات التابعة؛
- الاستثمار في أسهم وسندات وأوراق مالية؛
- شراء عقارات لحساب الشركة فقط؛
- إقراض أو تمويل الشركات التي تمتلك فيها الشركة استثمارًا (أسهم أو حصص)؛
- وحقوق في براءات الاختراع والأفكار والاختراعات وتأجيرها للشركات التابعة

يقع المقر الرئيسي للشركة في دولة الكويت وعنوانها المسجل هو برج الحمراء، الطابق 69، شارع عبدالعزيز الصقر، ص.ب. 1196، الصفاة 13012 دولة الكويت.

تقوم الشركة بصورة رئيسية بممارسة الأنشطة الاستثمارية وتقوم بعملياتها بما يتوافق مع عقد تأسيسها.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 من قبل المدير العام بتاريخ 4 ديسمبر 2019. يمتلك مساهم الشركة صلاحية تعديل هذه البيانات المالية في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

2. أسس الإعداد

أ) الأساس المحاسبي

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وعقد تأسيس الشركة وتعديلاته، والقرار الوزاري رقم 18 لسنة 1990.

ب) أسس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ج) عملة التعامل والعرض

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التعامل للشركة.

د) التغيرات في السياسات المحاسبية

خلال السنة، طبقت الشركة سياسات محاسبية تتعلق بالاستثمار في الشركات الزميلة والواردة في إيضاح 3.

كما طبقت الشركة المعايير الجديدة التالية اعتبارًا من 1 يناير 2018.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 - الإيرادات من العقود مع العملاء

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 وهو ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 نموذجًا فرديًا شاملًا للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء ويحل محل إرشادات الإيرادات الحالية، والذي يوجد حاليًا في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية.

لقد وضع المعيار نموذجًا جديدًا من خمس خطوات والذي سينطبق على الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، يتم إثبات الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل المتوقع أن تستحقه منشأة معينة مقابل نقل البضائع أو الخدمات إلى عميل معين.

لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 أي تأثير على هذه البيانات المالية للشركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية

قامت الشركة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 والمقرر له التطبيق المبدئي بتاريخ 1 يناير 2018 باستثناء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة من القروض والسلفيات. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تغيير جوهري عن معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. يقدم المعيار الجديد تغييرات جوهريّة على طريقة المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض جوانب المحاسبة عن المطلوبات المالية. يتضمن إيضاح 2 (هـ) عرض موجز للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للشركة والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

هـ) الأدوات المالية

i. تصنيف الموجودات المالية - السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية - باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات - استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 التي تتألف من المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى الاستحقاق والقروض والأرصدة المدينة بما يلي:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- وموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛
- وموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة:

يُقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منه فقط؛

(أ) تقييم نموذج الأعمال

تحدد الشركة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى من المحافظ المجمعَة ويستند إلى العوامل الملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها). كما أن معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضاً من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل الإدارة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للشركة، لن تُغير الشركة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيُدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

(ب) اختبار تحقيق مدفوعات أصل المبلغ وفوائده فقط

كخطوة ثانية في إجراء التصنيف، تقوم الشركة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كان يستوفي اختبار تحقيق مدفوعات أصل المبلغ وفوائده فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

وتكون العناصر الأكثر جوهرية للربح ضمن أي ترتيب للإقرضات متمثلة في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء التقييم المرتبط باختبار تحقيق مدفوعات أصل المبلغ وفوائده فقط، تستعين الشركة بالأحكام ويراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تنص على ما هو أكثر من مستوى الحد الأدنى من الانكشافات للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقرضات أساسية إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة على المبلغ القائم منه فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إضافة إلى ذلك، يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. ويتم تخفيض التكلفة المطفأة مقابل خسائر انخفاض القيمة. ويتحقق الدخل من القروض والسلفيات وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم التحقق في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

(i) أدوات الدين المالية التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تطبق الشركة فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المالية التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية;
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار تحقيق مدفوعات أصل المبلغ وفوائده فقط.

يتم قياس أدوات الدين المالية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم تسجيل إيرادات التمويل وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد، يُعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

لا يوجد لدى الشركة أي أدوات دين مدرجة في فئة القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في تاريخ بيان المركز المالي.

(ii) أدوات حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، قد تختار الشركة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

إن الاستثمارات في الأسهم التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر سيتم قياسها لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الآخر. وبالنسبة لإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الآخر ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وفي تلك الحالة يتم تسجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم التي تقاس وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

لا يوجد لدى الشركة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في تاريخ بيان المركز المالي.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تقوم الشركة بتسجيل وقياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان المركز المالي وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد تلجأ الشركة عند التحقق المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي متطلبات قياسه وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد يطرأ.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات التمويل وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الآخر طبقاً لشروط العقد أو عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات.

يوجد لدى الشركة أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كما في تاريخ بيان المركز المالي.

ii. تصنيف وقياس الموجودات المالية – السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

تقوم الشركة بتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة إلى الفئات التالية:

- القروض والمدينون
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- الموجودات المالية المتاحة للبيع

القروض والمدينون

إن القروض والمدينون هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وهي غير متداولة في سوق نشط. يتم تسجيل تلك الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملات مرتبطة بها مباشرة. ولاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم قياس القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

تتألف القروض والمدينون من النقد لدى البنك والأرصدة المدينة الأخرى.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم الشركة بتصنيف الموجودات المالية لاحقاً للتحقق المبدئي، بغض النظر عن الظروف الاستثنائية التي تقوم فيها الشركة بحيازة أو بيع أو إنهاء أحد قطاعات الأعمال.

iii. انخفاض قيمة الموجودات المالية – السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "خسائر الائتمان المتوقعة". لقد طبقت الإدارة نموذج انخفاض القيمة الجديد فقط على الموجودات المالية باستثناء القروض والسلفيات المدرجة بالتكلفة المطفأة.

طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم تسجيل خسائر الائتمان في وقت أسبق منه طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39. فيما يلي التغيير الرئيسي في السياسة المحاسبية للمجموعة والمتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية:

تطبق الشركة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وتطراً تغيرات على الموجودات من خلال المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغيير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية بالنسبة للكشوفات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبني ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة ائتمانياً في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل. وحيث أن هذا التقييم يستعين بالمعايير نفسها الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، لم يطرأ تغيير كبير على منهجية الشركة في احتساب المخصصات المحددة.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية. ويعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية؛ أو
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث العجز أو التأخر في السداد؛ أو
- قيام المجموعة بإعادة هيكلة القروض والسلفيات في ضوء شروط لم تأخذها المجموعة في اعتبارها في حالات مخالفة لذلك؛ أو
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظراً لصعوبات مالية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى، لا تقوم الشركة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان، ولكن بدلاً من ذلك تعترف بمخصص الخسارة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في تاريخ كل بيان مركز مالي.

iv. انخفاض قيمة الموجودات المالية – السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

يتم تقييم الأصل المالي بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً على انخفاض قيمته. يتم اعتبار أن الأصل المالي قد انخفضت قيمته في حال وجود دليل موضوعي أن حدث أو أكثر كان لهم تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل. يتم فحص الموجودات المالية الهامة بصورة فردية للانخفاض في القيمة على أساس إنفرادي. ويتم تقييم الموجودات المالية المتبقية بشكل جماعي في مجموعات لها نفس سمات مخاطر الائتمان.

يتم إثبات كافة خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة في حال أمكن ربط العكس بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تحقق خسائر انخفاض القيمة.

v. محاسبة التحوط – السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

يستمر تطبيق متطلبات محاسبة التحوط العامة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لأنواع الثلاثة لآليات محاسبة التحوط الواردة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ومع ذلك، هناك قدر أكبر من المرونة ارتبط بأنواع المعاملات المؤهلة لمحاسبة التحوط وخصوصاً فيما يتعلق بتوسيع نطاق أنواع الأدوات المؤهلة كأدوات تحوط وأنواع بنود المخاطر للبنود غير المالية المؤهلة لمحاسبة التحوط. إضافة إلى ذلك، أدخلت التغييرات على اختبار الفعالية وتم استبداله بمبدأ "العلاقة الاقتصادية". ولم يعد مطلوباً إجراء تقييم فعالية التحوط بأثر رجعي.

كما في 1 يناير 2018 و 31 ديسمبر 2018، ليس لدى الشركة أية علاقات تحوط. وبالتالي، لم يكن لمتطلبات التحوط الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

.vi المقاصة

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إظهار صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون هناك حق قانوني ملزم بإجراء المقاصة للمبالغ المعترف بها، ووجود نية التسوية لدى الشركة على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية المطلوبات في آن واحد.

.vii المطلوبات المالية

بالنسبة للمطلوبات المالية، توصلت الشركة إلى أنه لا يوجد تأثير على محاسبة المطلوبات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 مقارنةً بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39.

يتم الاعتراف بكافة المطلوبات المالية مبدئياً في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية. تقوم الشركة باستبعاد المطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء فتراتها.

تقوم الشركة بتصنيف المطلوبات المالية غير المشتقة إلى فئة المطلوبات المالية الأخرى. يتم الاعتراف بتلك المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. لا يوجد لدى الشركة أي مطلوبات مالية مشتقة.

تشمل المطلوبات المالية المصروفات المستحقة.

.viii الاستبعاد

الموجودات المالية

تستبعد الشركة الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما تقوم بنقل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية على الأصل المالي في معاملة تنتقل فيها كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي أو إما لا تقوم فيها الشركة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

المطلوبات المالية

تستبعد الشركة الالتزام المالي عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاؤها. تستبعد الشركة كذلك الالتزام المالي عند تعديل شروطه وعندما تكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد بالقيمة العادلة استناداً إلى الشروط المعدلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المادي المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية منقولة أو مطلوبات متكبدة) ضمن بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر.

ix. الانتقال

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية والناجمة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 باستخدام نهج الأثر الرجعي المعدل على النحو المسموح به من قبل الأحكام الانتقالية للمعيار، ولذلك لم يتم تعديل المعلومات المالية المقارنة. لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أي تأثير مادي على البيانات المالية للشركة.

(و) استخدام التقديرات والأحكام

عند إعداد هذه البيانات المالية، تقوم الإدارة باتخاذ أحكام وتقديرات وافتراضات، والتي قد تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الضمنية بصفة مستمرة. ويتم إدراج التغييرات في التقديرات المحاسبية بأثر مستقبلي.

(i) الأحكام

إن المعلومات حول الأحكام والتقديرات المستخدمة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي لها أبلغ الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية مبينة في الإيضاحات التالية:

تصنيف الأدوات المالية

يتعين على الشركة الالتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية 9 بخصوص تصنيف الأدوات المالية ما لم تكن الإدارة قد قررت أن تصنف بصورة غير قابلة للإلغاء تصنيف الأداة المالية لتتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا استوفت متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وعند القيام بذلك، تقوم الشركة باستبعاد أو تخفض بشكل كبير عدم المطابقة المحاسبية التي يمكن أن تنشأ بخلاف ذلك.

(ii) الافتراضات وعدم التأكد من التقديرات

إن المعلومات حول الافتراضات وعدم التأكد من التقديرات والتي لها مخاطر كبيرة بما يؤدي إلى تعديل جوهرية في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 تتضمن:

- اختبار الانخفاض في القيمة: الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها المبالغ القابلة للاسترداد، بما في ذلك المبالغ القابلة للاسترداد.
- تحقق المخصصات وقياسها: الافتراضات الأساسية حول احتمالية وحجم تدفق الموارد.

3. السياسات المحاسبية الهامة

باستثناء التغييرات المبينة في إيضاح 2 (د)، قامت الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات لجميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية.

(أ) ممتلكات ومعدات

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. يتم إدراج أي ربح أو خسارة نتيجة استبعاد بند من بنود الممتلكات والمعدات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية مصاحبة للنفقات إلى الشركة.

يتم احتساب الاستهلاك لشطب تكلفة بنود الممتلكات والمعدات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة، وتُدرج في بيان الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر. تتمثل الممتلكات والمعدات بشكل رئيسي في الأثاث والتركيبات التي تُستهلك على مدار فترة تتراوح من 3 - 5 سنوات. يتم مراجعة طريقة الاستهلاك والأعمار الإنتاجية في تاريخ كل بيان مركز مالي، وتعديلها إذا لزم الأمر.

(ب) الاستثمار في شركات مستثمر فيها ومحاسب عنها وفقاً لطريقة حقوق الملكية

تتألف حصص الشركة في الشركات المستثمر فيها والمحاسب عنها وفقاً لطريقة حقوق الملكية من حصص في شركات زميلة. إن الشركة الزميلة هي تلك التي تمارس عليها الشركة تأثيراً جوهرياً ولكن لا تسيطر على عملياتها وبصفة عامة هي تلك التي تبلغ حصة الملكية فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من 20% إلى 50% من رأس المال الشركة المستثمر فيها. ويتم المحاسبة عن استثمار الشركة في الشركة الزميلة بطريقة حقوق الملكية. عندما يتم حيازة والاحتفاظ بالشركة الزميلة بصورة حصرية بغرض إعادة البيع، يتم المحاسبة عنه كأصل غير متداول محتفظ به للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركات الزميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة زائداً التغيرات بعد الحيازة في حصة الشركة في صافي موجودات الشركات الزميلة. تدرج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاءها أو اختبارها لتحديد انخفاض قيمتها بشكل منفصل. تُدرج الشركة حصتها في نتائج عمليات الشركات الزميلة اعتباراً من تاريخ البدء الفعلي للتأثير وحتى تاريخ التوقف الفعلي للتأثير في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. عندما يتم تسجيل تغيير ما مباشرة في حقوق ملكية الشركات الزميلة، تقوم الشركة بتسجيل حصتها من التغيرات والإفصاح عنها في الدخل الشامل الآخر، متى كان ذلك ملائماً.

تخفض التوزيعات المستلمة من شركة زميلة القيمة الدفترية للاستثمار.

(ج) النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد بالصندوق والأرصدة لدى البنوك المحلية.

(د) مخصصات

يتحقق المخصص في حال كان على الشركة، نتيجة لحدث ماضي، التزامات قانونية حالية أو استدلالية يمكن تقديرها بشكل موثوق فيه ويكون من المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام تدفق منافع اقتصادية خارج الشركة.

(هـ) تحقق الإيرادات

إيرادات الاستثمار

تمثل إيرادات الاستثمار نتائج أنشطة تداول الاستثمار، بما في ذلك كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام توزيعات الأرباح.

(و) قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه لبيع أحد الموجودات أو دفعه لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بالمبلغ الأصلي، أو في عدم وجوده، السوق الأكثر فائدة الذي تصل إليه الشركة في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة للمطلوبات تعكس مخاطر عدم السداد.

يتطلب عدد من السياسات والإفصاحات المحاسبية للشركة قياس القيم العادلة. تقوم الشركة، حيثما أمكن، بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار مدرجة في سوق نشط لهذه الأدوات. يُعد السوق "نشطاً" إذا كانت المعاملة الخاصة بالموجودات أو المطلوبات تتم بصورة متكررة أو قدر كافي لتوفير معلومات عن التسعير بصورة مستمرة.

في حالة عدم وجود سعر مدرج في سوق نشط، تستخدم الشركة عندئذ أساليب تقييم تعزز من استخدام المدخلات الملحوظة ذات العلاقة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة. تشكل أساليب التقييم المتبعة كافة العوامل التي يضعها المتعاملين في السوق بعين الاعتبار عند تسعير معاملة ما. في حال كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة أسعار عرض وأسعار طلب، فإن الشركة تقوم بقياس الموجودات والأدوات المالية المملوكة بسعر العرض وبقياس المطلوبات والأدوات المالية المباعة وغير المملوكة بسعر الطلب.

إن أفضل دليل للقيمة العادلة لأداة مالية ما عند الاعتراف المبدئي عادة ما يكون سعر المعاملة، وهو ما يمثل القيمة العادلة للثمن المدفوع أو المُستلم. في حال ارتأت الشركة أن هذه القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولا يمكن التحقق من القيمة العادلة في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات مماثلة ولا تقوم على أساس أحد أساليب التقييم التي تستخدم البيانات من أسواق ملحوظة فقط، فإنه يتم قياس الأداة المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، معدلة لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة.

لاحقاً، يتم الاعتراف بهذا الفرق ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس مناسب على مدى أعمار الأدوات. ولا يمتد هذا التقييم بعد تاريخ الحصول على تقييم مدعوم بشكل كامل من بيانات سوق ملحوظة أو تاريخ انتهاء المعاملة.

(ز) المعايير الجديدة الصادرة ولكن لم تسري بعد

يوجد عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 ولكن لم يتم تطبيقها في إعداد هذه البيانات المالية. نوضح أدناه المعايير ذات الصلة بالشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 – عقود التأجير

يُقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 16 نموذجاً فردياً مسجلاً ضمن الميزانية العمومية لدى المستأجرين. يقوم المستأجر بتسجيل الحق باستخدام الأصل الذي يُمثل الحق باستخدام الأصل المتضمن ومطلوبات الأصل التي تمثل الالتزام بتقديم دفعات التأجير. هنالك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة. تظل محاسبة المؤجر مشابهة للمعيار الحالي – أي أن المؤجر يستمر في تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي وتشغيلي. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 محل الإرشادات الحالية لعقود التأجير بما فيها معيار المحاسبة الدولي 17 عقود التأجير وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية 4 تحديد ما إذا كانت الترتيبات تحتوي على عقود تأجير وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15 عقود التأجير التشغيلي – الحوافز وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27 تقييم وجود المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد التأجير. يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يُسمح بالتطبيق المبكر على المنشآت التي تقوم بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود مع العملاء بتاريخ أو قبل التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 16.

لا تتوقع الشركة أن ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 أي تأثير مادي، نظرًا لأن الشركة ليس لديها أي ترتيبات عقود إيجار كما في تاريخ هذه البيانات المالية.

4. استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2017 دينار كويتي	2018 دينار كويتي	استثمارات في أسهم مسعرة
-	1,954,261	

كما في 31 ديسمبر 2018، كانت جميع الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر محتفظ بها في المستوى 1 من تسلسل القيمة العادلة.

5. استثمار في شركات زميلة

في عام 2018، استحوذت الشركة على عدد 72,298,898 سهم مقابل مبلغ إجمالي وقدره 6,726,623 دينار كويتي مما نتج عنه امتلاك حقوق تصويت بنسبة 28.79% في شركة أركان الكويت العقارية ش.م.ك.ع. ("أركان")، وهي شركة أسهمها مدرجة في بورصة الكويت. بلغت القيمة العادلة لصادفي الموجودات المستحوذ عليها 10,183,855 دينار كويتي مما نتج عنه ربح من صفقة شراء بسعر مخفض بمبلغ 3,457,232 دينار كويتي.

في عام 2018، استحوذت الشركة على عدد 22,978,383 سهم مقابل مبلغ إجمالي وقدره 4,595,677 دينار كويتي مما نتج عنه امتلاك حقوق تصويت 22.82% في شركة الشعبية الصناعية ش.م.ك.ع. ("الشعبية")، وهي شركة أسهمها مدرجة في بورصة الكويت. بلغ صافي قيمة الموجودات المستحوذ عليها 4,194,529 دينار كويتي مما نتج عنه شهرة بمبلغ 411,148 دينار كويتي.

لاحقا لتاريخ بيان المركز المالي، حصلت الشركة على السيطرة على شركة أركان من خلال الاستحواذ على أغلبية حقوق التصويت.

إن استثمارات الشركة في الشركات الزميلة مدرجة في بورصة الكويت ولها قيمة سوقية (بناءً على أسعار السوق المعلنة) بقيمة 11,944,783 دينار كويتي (2017: لا شيء).

فيما يلي جدول حركة استثمارات الشركة في الشركات الزميلة:

2017 دينار كويتي	2018 دينار كويتي	الاستحواذ على استثمار في شركات زميلة
-	11,322,300	ربح من شراء بسعر مخفض
-	3,457,232	حصة في النتائج
-	57,062	القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر
-	14,836,594	

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمارات الشركة في الشركات الزميلة:

2017 دينار كويتي	2018 دينار كويتي	حصة الموجودات
-	21,309,968	حصة المطلوبات
-	(6,874,522)	حصة صافي الموجودات
-	14,435,446	الشهرة
-	401,148	القيمة الدفترية
-	14,836,594	

2017 دينار كويتي	2018 دينار كويتي	
-	841,021	حصة الإيرادات
-	57,062	حصة نتائج السنة
فيما يلي ملخص المعلومات المالية للشركات الزميلة للشركة كما في 31 ديسمبر 2018:		
الشعبية الصناعية ش.م.ك.ع.	أركان الكويت العقارية ش.م.ك.ع.	
23,399,142	55,278,507	الموجودات
(5,018,621)	(19,902,104)	المطلوبات
18,380,521	35,376,403	صافي الموجودات
14,741,495	3,444,965	الإيرادات
1,000,180	2,855,188	نتائج السنة

6. حقوق الملكية

(أ) رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2018 و2017، يتكون رأس مال الشركة المصرح به والمصدر البالغ 50,000 دينار كويتي من 100 سهم بقيمة 500 دينار كويتي للسهم الواحد وجميع الأسهم مدفوعة نقدًا وموزعة بين المساهمين كما يلي:

2017		2018		
دينار كويتي	عدد الأسهم	دينار كويتي	عدد الأسهم	
-	-	50,000	100	شركة بي إن كي القابضة ش.م.ك.م.
49,500	99	-	-	بدر ناصر محمد الخرافي
500	1	-	-	خالد عبدالله عبدالرحيم الملا
50,000	100	50,000	100	

(ب) احتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته، وعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذكاة ومكافأة مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الإجباري. ويحق للشركة إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع الاحتياطي الإجباري مقيد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المرحلة بمثل هذه التوزيعات.

7. الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة

يتم اعتبار الأطراف أنها ذات صلة عندما يكون للطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو يمكنه ممارسة تأثير هام عليه عند اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية ويكون له سيطرة مشتركة على الطرف الآخر.

تتضمن الأطراف ذات الصلة بصورة أساسية المالك والشركات التابعة والزميلة والشركات الخاضعة لسيطرة مشتركة وموظفي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين.

يتم إبرام المعاملات مع أطراف ذات صلة في إطار النشاط الاعتيادي للشركة وتتم وفقاً للبنود والشروط المعتمدة من قبل إدارة الشركة أو المدير العام.

فيما يلي الأرصدة لدى الأطراف ذات الصلة:

2017	2018	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	13,074,824	مستحق إلى أطراف ذات صلة
-	13,074,824	الحساب الجاري للشريك

إن الحساب الجاري للمالك البالغ 13,074,824 دينار كويتي (2017: لا شيء) يمثل المبلغ المساهم به في زيادة رأسمال الشركة. لا يوجد جدول سداد محدد لهذا المبلغ ولا يحمل أي فائدة ويستحق السداد وفقاً لقرار الشركة. ونتيجة لذلك، تم تصنيفه ضمن حقوق الملكية.

لا تحمل الأرصدة لدى الأطراف ذات الصلة المبينة في بيان المركز المالي أي فوائد ولا توجد لها شروط سداد متفق عليها. وبالتالي، يتم التعامل مع هذه الأرصدة على أنها مستحقة القبض عند الطلب.

ليس لدى الشركة أي موظفين. يتولى طرف ذو صلة مسؤولية التخطيط ومراقبة الأنشطة الرئيسية والمحاسبية للشركة. لا يتم تحميل أتعاب إدارة مقابل تلك الخدمات.

8. إدارة المخاطر المالية

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية، تتعرض الشركة للمخاطر التالية الناتجة من الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الشركة وسياساتها وإجراءاتها نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها. علاوة على ذلك، تم إدخال إفصاحات كمية في البيانات المالية.

إطار عمل إدارة المخاطر

يتولى المدير العام للشركة المسؤولية العامة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى الشركة.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر بالشركة بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه الشركة وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. وتتم مراجعة سياسات ونظم إدارة المخاطر بشكل منتظم لتعكس التغيرات التي تحدث في ظروف السوق وفي أنشطة الشركة.

تهدف الشركة من خلال معايير وإجراءات التدريب والإدارة لديها نحو تعزيز بيئة رقابية منضبطة وبناءة والتي يفهم كافة الموظفون من خلالها أدوارهم ومسئولياتهم.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للشركة في حال عجز العميل أو الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

كما في 31 ديسمبر 2018، لا تتعرض الشركة لأي مخاطر ائتمان جوهرية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن المطلوبات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تقديم النقد أو أصل مالي آخر. إن هدف الشركة من إدارة السيولة لديها هو التأكد من توافر السيولة الكافية لتلبية التزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادية وأوقات العسر المالي، وذلك دون تكبد أية خسائر غير مقبولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة الشركة.

كما بتاريخ بيان المركز المالي، لا تتعرض الشركة لمخاطر السيولة، نظرًا لعدم امتلاكها أي التزام مادي يتطلب وجود تدفق منافع اقتصادية خارج الشركة في المستقبل القريب.

مخاطر السوق

إن مخاطر أسعار السوق هي مخاطر التقلبات في أسعار السوق مثل معدلات الصرف الأجنبي ومعدلات الربح وأسعار الأسهم على التي ستؤثر في دخل الشركة أو قيمة الأدوات المالية المملوكة لها. والهدف من إدارة مخاطر أسعار السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد على المخاطر.

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في مخاطر التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار الأسهم بالسوق سواء كان ذلك بسبب عوامل محددة لاستثمار فردي أو الجهة المصدرة أو كافة العوامل المؤثرة على جميع الأدوات المتداولة في السوق.

تحليل الحساسية – مخاطر أسعار الأسهم

يتم تداول جميع استثمارات حقوق الملكية المسعرة الخاصة بالمحفظه بشكل علني وهي مدرجة في بورصة الكويت. بالنسبة للاستثمارات المسعرة، فإن الزيادة / النقصان بنسبة 5% في أسعار الأسهم في تاريخ بيان المركز المالي، مع افتراض ثبات كافة المتغيرات الأخرى وتحرك جميع الاستثمارات المسعرة وفقًا للعلاقة التاريخية مع مؤشر بورصة الكويت، لكان ارتفع / انخفض صافي ربح السنة بمبلغ 97,713 دينار كويتي (2017: لا شيء).

مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر معدلات الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة بالسوق.

كما بتاريخ بيان المركز المالي، لا تتعرض الشركة لمخاطر معدلات الفائدة.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

لا تتعرض الشركة لمخاطر صرف العملات الأجنبية، نظرًا لأنها لا تمتلك أي معاملات بعملات أجنبية كما في تاريخ بيان المركز المالي.

9. قياس القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بأنها السعر الذي يتم استلامه لبيع أحد الموجودات أو دفعه لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

تسلسل القيمة العادلة

تستخدم الشركة التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة لموجوداتها ومطلوباتها عن طريق أساليب التقييم التالية:

المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة.
المستوى 2: أساليب التقييم التي يكون فيها أقل قدر من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة جدير بالملاحظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: أساليب التقييم التي يكون فيها أقل قدر من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة غير جدير بالملاحظة.

يتم قياس الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر البالغة 1,954,261 دينار كويتي (2017: لا شيء) باستخدام أسعار السوق المعلنة ويتم تصنيفها ضمن المستوى 1 من تسلسل القيمة العادلة.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى بشكل مادي عن قيمتها الدفترية كما في تاريخ بيان المركز المالي، حيث أن غالبية هذه الأدوات ذات استحقاق قصير الأجل أو يتم إعادة تسعيرها فوراً بناءً على حركة السوق في أسعار الفائدة.

10. التزامات وارتباطات محتملة

ليس لدى الشركة أي ارتباطات أو التزامات قائمة تتعلق بأعمالها كما في تاريخ بيان المركز المالي.

11. أحداث لاحقة

لاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي استحوذت الشركة في 21 نوفمبر 2019 على حصة ملكية بنسبة 28.64% في شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية ش.م.ك.ع. وقد تم المحاسبة عن ذلك كاستثمار في شركة زميلة في الفترة المحاسبية اللاحقة.